مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ١ (٢٠٢٣)، ص: ٢٣٩ ـ ٢٦٤
ISSN: 2222-6583

إمكانية تطبيق محور التعليم والتعلم من المعايير الوطنية لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد

زينب اركان محمد سعيد، رنا ناصر صبر الطائي[١]

المستخلص

يهدف البحث إلى التعرف على إمكانية تطبيق محور التعليم والتعلم من المعايير الوطنية لاعتماد كليات الإدارة والاقتصاد في العراق وتحليل الفجوة والتعرف على نقاط القوة والضعف باستخدام قائمة الفحص (Check List) للوصول إلى أهداف الدراسة وتحقيقها.

تنطلق مشكلة الدراسة من حاجة كلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة التي تم اختيارها مجتمعا للدراسة وقسم ادارة الاعمال عينة الدراسة لتطبيق محور التعليم والتعلم من المعايير الوطنية لاعتماد كليات الإدارة والاقتصاد ، إذ يمثل عنصر اساسي لنجاحها في ظل الظروف الحالية والمستقبلية ولغرض حل المشكلة تم اعتماد منهج دراسة الحالة واستخدمت قائمة الفحص لجمع البيانات اللازمة والاطلاع على الوثائق الخاصة بالكلية واجراء المقابلات الشخصية للعاملين في قسم الجودة والاعتماد والادارات العليا فيها (العميد ورئيس قسم ادارة الاعمال ورئيس قسم الجودة والاعتماد) وبعد تحليل البيانات التي تم جمعها باستعمال الوسط الحسابي والنسبة المئوية للمقاييس التي تم اختيارها لتحديد الفجوة للتعرف على مدى امكانية تطبيق محور التعليم والتعلم من المعايير الوطنية لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد في العراق.

وتوصلت الدراسة إلى ان هناك امكانية لتطبيق لمحور التعليم والتعلم من المعايير الوطنية لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد في الكلية المبحوثة، فضلا عن ذلك يبين التحليل ان كلية الادارة والاقتصاد قسم ادارة الاعمال تحتاج الى الاستمرار في العمل على تلبية متطلبات المعايير وتنفيذ عمليات التحسين المستمر من اجل الاستمرار في غلق هذه الفجوة. واختتمت الدراسة بجملة من التوصيات كان اهمها ينبغي على الجامعات والكليات الادارية تطبيق المعايير الوطنية لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد لمعالجة نقاط الضعف وتعزيز نقاط القوة في التطبيق.

الكلمات المفتاحية: الاعتماد الاكاديمي، معايير الاعتماد الاكاديمي

[١] قسم تقنيات ادارة المكتب، معهد الادارة / الرصافة / الجامعة التقنية الوسطى.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ١ (٢٠٢٣)، ص: ٢٣٩ ـ ٢٦٤
ISSN: 2222-6583

Abstract

The research aims to identify the possibility of applying the teaching and learning axis from the national standards for accrediting the faculties of administration and economics in Iraq, analyzing the gap and identifying the strengths and weaknesses using the Check List to reach and achieve the objectives of the study.

The problem of the study stems from the need of the College of Administration and Economics, University of Basra, which was chosen as a community for the study and the Department of Business Administration, the sample of the study to apply the education and learning axis from the national standards for the accreditation of the colleges of administration and economics, as it represents an essential element for their success in light of the current and future conditions and for the purpose of solving the problem, the case study approach was adopted The checklist was used to collect the necessary data, review the college's documents, conduct personal interviews for the employees of the Quality and Accreditation Department and its senior departments (the Dean, Head of the Business Administration Department, and Head of the Quality and Accreditation Department), and after analyzing the data collected using the arithmetic mean and percentage of the measures that were selected to determine the gap. To identify the extent to which the teaching and learning axis can be applied from the national standards for accrediting the faculties of administration and economics in Iraq.

The study concluded that there is a possibility to apply the education and learning axis from the national standards for accrediting the faculties of administration and economics in the college under study. In addition, the analysis shows that the College of Administration and Economics, Department of Business Administration, needs to continue working to meet the requirements of standards and implement continuous improvement processes in order to continue in Close this gap. The study concluded with a set of recommendations, the most important of which was that universities and administrative colleges should apply national standards for accrediting colleges of administration and economics to address weaknesses and enhance strengths in application.

Keywords: academic accreditation, academic accreditation standards

المقدمة

يؤدي النمو السريع والتطور الحاصل في دول العالم إلى ازدياد حدة المنافسة في المجالات كافة وخاصة مجال التعليم والتعلم ، اذ يحتاج التعليم في العراق الى تطوير جودتها من اجل الوصول الى العالمية لكون التعليم العالي هو النواة الرئيسة لتطور الاقتصاد في العراق وتخريج طلبة ذات مستوى عالي من الكفاءة والتعلم وكان التعليم في العراق منذ القدم يعتمد على الكفاءة الكمية وليست النوعية الذي يؤدي الى فشل وخلل في العملية التعليمية، اذ يحتاج تطوير التعليم العالي في العراق الى تطبيق معايير اعتماد عراقية تتناسب والظروف التي يمر بها البلد بهدف تحسين جودة مخرجاتها والتميز وتحقيق مطالب أصحاب المصالح وأعضاء الهيئة التدريسية وتخريج طلبة ذات مستوى عالي من الكفاءة اذ ان الاعتماد يعد احدى افضل الطرق لقياس مستوى الجودة. واستنادا

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ١ (٢٠٢٣)، ص: ٢٣٩ ـ ٢٦٤
ISSN: 2222-6583

الى ذلك قامت وزارة التعليم العالي باستحداث معايير اعتماد برامجية لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد في العراق.

المبحث الأول

منهجية البحث

أولاً: مشكلة الدراسة

شهد التعليم الجامعي في العراق في السنوات الأخيرة تزايد ملحوظا في فتح العديد من الجامعات الحكومية والأهلية وتخرج إعداد كبيرة من الطلبة للدراستين الاولية والعليا ، اذ كان لابد من الاهتمام بتطوير ورفع مستوى العملية التعليمية في الجامعات العراقية لتواكب التطورات الحاصلة في جامعات الدول المتقدمة، ، وفي ضوء ذلك فقد أطلقت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية عدد من المعايير الوطنية التخصصية للاعتماد المؤسسي والبرامجي في المجالات الطبية والهندسية والادارية لقياس أعداد المخرجات وكفاءتها في ضوء المتطلبات التي تفرضها بيئة المجتمع واحتياجاته الى الخدمات المقدمه من الكليات. واحد المعايير التي اطلقتها الوزارة تمثلت بالمعايير الوطنية لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد في ٢٠٢٢/٣/٢٩ التي اعدت من قبل المجلس الوطني لاعتماد كليات الإدارة والاقتصاد في العراق (مجلس تحسين جودة التعليم لكليات العلوم الادارية والاقتصادية). فقد التمست الباحثة وجود مشكلة مفادها **(حاجة كلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة التي تم اختيارها مجتمعا للدراسة لتطبيق المعايير الوطنية لاعتماد كليات الإدارة والاقتصاد ، إذ يمثل عنصر اساسي لنجاحها في ظل الظروف الحالية والمستقبلية)** ومن هنا برزت الحاجة الى تطبيق محور التعليم والتعلم من هذه المعايير في احدى الكليات الادارية مما دفع الباحثة لتكون الدراسة الاولى لتطبيق واختبار هذا المحور في احدى الكليات الإدارية فقد تم اختيار قسم ادارة الاعمال احدى الاقسام العلمية الادارية في كلية الادارة والاقتصاد / جامعة البصرة . ومن خلال مشكلة الدراسة انبثقت عدد من التساؤلات تمثلت بالآتي:

١. ما امكانية تطبيق محور التعليم والتعلم من المعايير الوطنية لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد في العينة المبحوثة (قسم ادارة الاعمال – كليات الادارة والاقتصاد – جامعة البصرة) ؟
٢. ما هو حجم الفجوة بين الواقع الفعلي في الكلية المبحوثة وبين متطلبات تطبيق محور التعليم والتعلم من المعايير الوطنية لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد في العينة المبحوثة (قسم ادارة الاعمال – كليات الادارة والاقتصاد – جامعة البصرة) ؟
٣. نقاط القوة والضعف في العينة المبحوثة (قسم ادارة الاعمال – كليات الادارة والاقتصاد – جامعة البصرة) من خلال تطبيق محور التعليم والتعلم من المعايير الوطنية لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد؟

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ١ (٢٠٢٣)، ص: ٢٣٩ - ٢٦٤
ISSN: 2222-6583

ثانياً: أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الى تحقيق مجموعة من الاهداف التي تم ايجازها بالآتي:

١. تشخيص مدى توفر متطلبات محور التعليم والتعلم من المعايير الوطنية لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد في العينة المبحوثة (قسم ادارة الاعمال – كليات الادارة والاقتصاد – جامعة البصرة).
٢. التعرف على حجم الفجوة في العينة المبحوثة بين الواقع الفعلي و محور التعليم والتعلم من المعايير الوطنية لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد.
٣. تشخيص نقاط القوة والضعف في العينة المبحوثة من خلال تطبيق محور التعليم والتعلم من المعايير الوطنية لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد.
٤. تقديم إجراءات مناسبة لمساعدة الجامعات والكليات من أجل تقليص الفجوة بين الواقع الفعليّ ومتطلبات التطبيق

ثالثاً: أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من خلال ما يأتي:

١. تعُّد اول مساهمة علمية جادة حسب علم الباحث في تطبيق محور التعليم والتعلم من المعايير الوطنية لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد في العينة المبحوثة، وتعد انموذجا يضمن التطبيق السهل والصحيح لهذه المحاور من قبل المؤسسات التعليمية بعد المصادقة عليها وإطلاقها من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
٢. تعريف المؤسسات التعليمية بشكل عام والمبحوثة بشكل خاص عن مدى اقترابها ،أو ابتعادها عن المعايير الوطنية لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد.
٣. تقدم هذه الدراسة إضافة معرفية للمكتبة العراقية والعربية لكونها الدراسة الاولى التي تناولت تطبيق محور التعليم والتعلم من المعايير الوطنية لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد بالبحث والتحليل ومعالجة الفجوات بحسب علم الباحثة.

رابعاً: منهج الدراسة

اعتمدت الباحثة دراسة الحالة **(Case Study)** الذي يُعّد منهجاً ملائماً لتحقيق أهداف الدراسة، كما وتم واستخدام ادوات متعددة في جمع البيانات تمثلت في الملاحظات المباشرة والمقابلات الشخصية مع ذوي العلاقة فضلا عن المعايشة الميدانية واستعمال قائمة الفحص لغرض الوصول الى الحقائق العلمية.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ١ (٢٠٢٣)، ص: ٢٣٩ ـ ٢٦٤
ISSN: 2222-6583

خامسا: حدود الدراسة

١. **الحدود العلمية:** تتمثل بالمعايير الوطنية لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد.

٢. **الحدود الزمانية:** لقد غطت البيانات التي تم الحصول عليها من وثائق وسجلات من **(٢٠٢١/١/٢٩)** الى **(٢٠٢٢/٦/١٥)**.

٣. **الحدود المكانية:** تمثلت بقسم ادارة الاعمال في كلية الادارة والاقتصاد التي تعد احدى تشكيلات جامعة البصرة ، والتي تقع ضمن المنطقة الجغرافية لمحافظة البصرة.

سادساً: مجتمع الدراسة وعينتها

فقد تمثل مجتمع الدراسة بكلية الادارة والاقتصاد/ جامعة البصرة التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق اما عينة الدراسة فتمثلت بقسم ادارة الاعمال في كلية الادارة والاقتصاد ومن اهم المبررات لاختيار الكلية هي:

١- حرص الباحثة على اختيار قسم ادارة الاعمال في كلية الادارة والاقتصاد التي تعد من الكليات الحكومية العريقة والرصينة لما تتمتع به من سمعة جيدة وذات تاريخ طويل.

٢- ما يحتويها لقسم والكلية من الكفاءات المتميزة التي تسهل من تطبيق محور التعليم والتعلم من المعايير الوطنية لاعتماد برامج كليات الادارة والاقتصاد.

٣- الطموح والرغبة العالية لدى عمادات الكلية من اجل تطوير واقع القسم والكلية والتحول الى المنافسة العالمية.

٤- تقديم دراسة تخدم الكلية في تشخيص الواقع الحالي واعتبار هذه الدراسة كتقييم ذاتي.

سابعاً :ادوات جمع البيانات والمعلومات

قد استعانت الباحثة بعدد من الادوات المستخدمة بجانبيها النظري والعملي وكما يأتي:

١. الجانب النظري: تم اعتماد مجموعة من المصادر المتمثلة (بالكتب العربية والأجنبية، الرسائل والاطاريح، المجلات والدوريات، شبكة الانترنت).

٢. الجانب العملي ويشمل الآتي:

أ- المشاهدة المباشرة اثناء الزيارات الميدانيةفي الكلية المبحوثة (عينة الدراسة).

ب- المقابلات الشخصية التي اجرتها الباحثة مع ذوي العلاقة في الكلية المبحوثة.

ج- الوثائق والسجلات الرسمية الخاصة بمحور التعليم والتعلم من المعايير الوطنية لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد.

د- قائمة الفحص (Checklist): تم تصميم قائمة الفحص بإعتماد محور التعليم والتعلم من المعايير الوطنية لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد للمساعدة على تشخيص الفجوة بين الواقع الفعلي وتلك

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ١ (٢٠٢٣)، ص: ٢٣٩ ـ ٢٦٤
ISSN: 2222-6583

المحاور، وباعتماد مقياس (Likert) السباعي كما هو موضح في الجدول (١) على وفق الأوزان من (٠) الأقل وزناً إلى (٦) الأعلى وزناً .

جدول (١) المقياس السباعي

ت	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
فقرات المقياس	مطبق كلياً موثق كلياً	مطبق كلياً موثق جزئياً	مطبق كلياً غير موثق	مطبق جزئياً موثق كلياً	مطبق جزئياً موثق جزئياً	مطبق جزئياً غير موثق	غير مطبق غير موثق
الأوزان	٦	٥	٤	٣	٢	١	٠

المصدر: الخطيب، سمير كامل، (٢٠٠٨)، إدارة الجودة والآيزو– مدخل معاصر،الطبعة والاولى، دار المرتضى للنشر، بغداد،ص٣٢٦.

ثامناً: الأساليب الإحصائية المعتمدة في معالجة البيانات واستخراج النتائج

لغرض تحليل البيانات الواردة ولإيجاد حجم الفجوات بين الواقع الفعلي للكلية المبحوثة(عينة الدراسة) تم إيجاد النسبة المئوية لمعرفة مدى تطبيق محور التعليم والتعلم في الكلية المبحوثة للمعايير الوطنية لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد كما موضح في المعادلات أدناه (الخطيب،٢٠٠٨:٣٢٧):

المعادلة (١)/ الوسط الحسابي المرجح= مجموع (الاوزان X تكراراتها)/ مجموع التكرارات.
المعادلة (٢)/ النسبة المئوية لمدى المطابقة =الوسط الحسابي المرجح/ أعلى وزن في المقياس.
المعادلة (٣)/ حساب حجم الفجوة= ١ - النسبة المئوية لمدى المطابقة.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ١ (٢٠٢٣)، ص: ٢٣٩ ـ ٢٦٤
ISSN: 2222-6583

المبحث الثاني

الجانب النظري

أولاً: نشأة و تطور الاعتماد الاكاديمي

إن القاعدة المعرفية لنشوء الاعتماد الاكاديمي انبثقت في نيويورك عام ١٧٨٧ عندما نصت في احد قوانيها ان يتولى مجلس إدارة الولاية زيارة الكليات في الولاية لمرة واحدة في السنة .وعلى الرغم من أن هذا كان تطورا مهما وبحثا عن المعايير وان لم يكن هذا النشاط هو الاعتماد بالمعنى الصحيح لمفهوم اليوم (النوري،٢٠١٣ : ٨٢) . وبهذا الصدد إن أول استعمال ظاهري لهذا المصطلح برز في اواخر الثمانيات وبالتحديد عام 1871 بمبادرة مجموعة من أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة ميشيغان الامريكية للتأكد من ان المؤسسات التعليمية الثانوية ذات كفاءة وتميز وتسمح بقبول طلبتها الخربجين في الجامعة دون الخضوع لاختبارات القبول، وتطورت هذه المبادرات لتصبح هيئات وجمعيات إقليمية تشترك فيها أكثر من ولاية تهدف لتحقيق الاعتماد الاكاديمي (Carol et al,. 2003:9).

ومما تقدم فإن العرض السابق يقود الباحثة إلى حقيقة مفادها إن لموضوع الاعتماد الاكاديمي أصول فكرية عميقة تمتد أصولها التاريخية إلى مديات بعيدة رسخت ظهوره وتطوره .

ثانياً: مفهوم الاعتماد الاكاديمي

يُعّد مصطلح الاعتماد الاكاديمي من المصطلحات المعاصرة والحديثة التي شهدت تطـــوراً وانتشـــاراً واسعاً في العالم نظراً للتغيرات والتطورات الدولية وانتشار استخدام مفاهيم الجودة الشاملة الامر الذي ساعد على ظهوره ، فقد اختلفت آراء الكّتاب والباحثين حول مفهوم الاعتماد الاكاديمي فمـــنهم مـــن ينظر إليه على انه إجازة واعترافا، والبعض يراه تقويما وإجراءات، والبعض الآخـــر يـــراه عمليـــة منظمة، وفي خضم هذا التباين والاختلاف قامت الباحثة بإعداد الجدول (٢) الذي تبين فيه مجموعـــة من التعاريف الخاصة بالاعتماد الاكاديمي ، للوصول إلى تشخيص التعريف الأنسب لهذه الدراسة.

جدول (٢) الاعتماد الاكاديمي من وجهة نظر بعض الكّتاب والباحثين

ت	الكاتب والباحث	التعريف
١	National Quality Assurance And Accreditation,2004, 25	العملية التي تقوم من خلالها هيئة (غير حكومية) أو خاصة بتقييم جودة مؤسسة التعليم العالي ككل أو برنامج تعليمي لغرض الاعتراف رسميًا بأنها قد استوفت معايير محددة سابقاً.
٢	العاجز،٢٠٠٦: ٤٥	حصول المؤسسات على رخصة التميز في نظمها وبرامجها وأدائها وذلك في وفقا للمعايير التي تضعها الهيئات المختصة التي تمنح الاعتماد.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ١ (٢٠٢٣)، ص: ٢٣٩ ـ ٢٦٤
ISSN: 2222-6583

٣	Ylioja et al.,2019:3	نظام يستخدم لتوثيق المعايير التي تكون ذات علاقة بالمؤسسة التعليمية والتي تمكنها من الوصول إلى مرتبة عليا في مجال التعليم.
٤	Park, & AlSelaimi, 2019: 107	امكانية المؤسسة التعليمية من الانتقال من الاسلوب النظري إلى الاسلوب العملي باستخدام اسلوب التوثيق والتي تفيد المجتمع.
٥	Bhatti & Ahmed, 2020: 291	نظام مكتوب وموثق يقوم بدوره بتوضيح جميع الانشطة التي تعمل بها المؤسسة بصورة منفصلة واستخدامها في خدماتها التعليمية والاستشارية لتحقيق الاعتماد.
	Khojah & Shousha,2020:178	عملية تقييم الكليات والجامعات ومؤسسات التعليم العالي وفقا لجودة التعليم الذي تقدمه لطلابها.

المصدر: إعداد الباحثة بإعتماد المصادر المذكورة في الجدول اعلاه.

ممّا ورد اعلاه ترى الباحثة ان ألاعتماد الاكاديمي "عملية تقييم للمؤسسة التعليمية أو البرامج الأكاديمية ، وذلك من مجموعة من الإجراءات للتثبت من مدى استيفائها للمعايير المحددة من الجهة المسؤولة عن منح الاعتماد، بهدف تطوير وتحسين العملية التعليمية والبرامج الدراسية للمؤسسة".

ثالثاً: أهداف الاعتماد الاكاديمي

ان تطبيق الاعتماد الاكاديمي في المؤسسات التعليمية يحقق مجموعة من الأهداف بينها كل من(Schwarz & Westerheijden,2007:120) بالآتي:

١. حماية سمعة ومكانة المؤسسة التعليمية على المستوى المحلي والدولي من حيث جودة التعليم.
٢. ضمان مستوى جيد من الأداء الاكاديمي في البرامج التي تقدمها المؤسسة التعليمية.
٣. تقويم الانظمة والاجراءات للمؤسسات التعليمية من حيث مدى المطابقة للمعايير الموضوعة.

رابعاً: أهمية الاعتماد الاكاديمي

يرى كل من (Lewis,2009:2_3)،(Vroege,2006:17)، أن أهمية الاعتماد الاكاديمي تكمن في انه يساعد على ما يأتي:

١. اتاحة الفرصة للمؤسسات التعليمية لتمكنها من تحقيق المنافسة للمؤسسات المناظرة لها في دول العالم ، من حيث برامجها وأساتذتها ومستوى مخرجاتها.
٢. التأكد من أن المؤسسة تمتلك أهدافاً واضحة ومناسبة ، إذ أنه يقدم الوسائل والطرائق التي تساعد في تحقيق الأهداف.
٣. تمكنها من التأكد من مدى دقة المستوى العلمي لمؤسسات التعليم العالي من حيث تحقيق المستوى المطلوب من خلال الأداء الاكاديمي المهني في برامجها المقدمة لتحقيق رسالتها واهدافها

٤. تمكنها من الحصول على الاعتراف الدولي وسرعة الحصول على المشاركة في المؤتمرات ، والمنافسة في حصولها على فرص القبول أو الانتقال بين الجامعات الاخرى في دول العالم كافة.
٥. المصادقة من قبل المجتمع الدولي على البرامج الاكاديمية للجامعات ذات المعايير العالية مما يضمن المزيد من العمل والدراسات.
٦. تمكنها من إشراك أعضاء الهيئة التدريسيةوالموظفين في التخطيط والتقييم المؤسسي.

خامساً: متطلبات الاعتماد الاكاديمي

يتطلب تحقيق الاعتماد الاكاديمي تحديد الحد الادنى من الشروط الواجب توافرها والمطلوب تنفيذها من قِبل المؤسسات التعليمية لتحقيق الى الحصول على المراكز الاولى بين المؤسسات الحاصلة على الاعتماد وينبغي على المؤسسات الحاصلة على الاعتماد القبول للمعايير والمتطلبات التي يتم تحديدها من قبل الهيئات المانحة للاعتماد (Southern Association of Colleges and Schools,2011:17)، فقد حدد (الثقفي،٢٠٠٩: ٤٩) عدة متطلبات للحصول على الاعتماد الأكاديمي من أهمها:

١- تحدد المؤسسة التعليمية أهدافها التعليمية بما يلائم حاجة المجتمع الذي تعمل فيه على أن تكون هذه الأهداف مناسبة للاعتماد الأكاديمي.
٢- يكون لها مجلس أمناء يعمل كأداة مستقلة لرسم السياسات العامة ويكون من بين أعضائه ممثلون للمصالح العامة ومن قادة المؤسسات التعليمية.
٣- يكون لها عميد أو رئيس تنفيذي يكون مسؤولا عن المؤسسة التعليمية ومعه عدد كاف من الموظفين والإداريين لإدارة أمور المؤسسة.

ومما تقدم ، ترى الباحثة إن الحصول على الاعتماد الاكاديمي لا يمكن ان يتحقق بالأمنيات لقادة المنظمات، وإنما من خلال السعي الجاد والحثيث لتوفير مرتكزات وشروط الاساسية تغدو في الوصول إلى النتائج الايجابية للحصول على شهادة الاعتماد الاكاديمي المعتمدة محلياً ودولياً.

سادسا: معايير الاعتماد الوطني لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد

تأسس المجلس الوطني لاعتماد كليات الإدارة والاقتصاد في العراق (مجلس تحسين جودة التعليم لكليات العلوم الادارية والاقتصادية سابقا) بتاريخ ١٥/٦/٢٠١٦ كمجلس اعتماد حكومي مستقل مرتبط بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي /جهاز الاشراف والتقويم العلمي، بهدف اعداد وصياغة المعايير الوطنية للاعتماد الأكاديمي التي تقيس جودة التعليم البرامجي للأقسام وكليات الادارة

والاقتصاد الحكومية والأهلية، ومنح شهادة اعتماد لهذه التشكيلات التي تحصل على درجات القبول وفق الاوزان المحددة في المعايير.

لقد أخذ المجلس على عاتقه دراسة معايير الاعتماد العالمية الكليات الاعمال للجمعية الأميركية لمعايير الاعتماد العالمية (AACSB) ، وتم تكييفها بما يلائم البيئة العراقية لاعداد معايير وطنية للاعتماد البرامجي للاقسام العلمية في كليات الادارة والاقتصاد في الجامعات الحكومية والاقسام العلمية في الجامعات والكليات الاهلية بما ينسجم مع المعايير الوطنية للاعتماد المؤسسي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق.

تختلف معايير الاعتماد الاكاديمي من بلد إلى آخر ، إلا أنها تتفق جميعاً على تحقيق أهداف الاعتماد التي تساهم في تعزيز جودة التعليم العالي والتأكد من اتخاذ الإجراءات المناسبة للتحسين في حالة وجود أي نقص في الالتزام بالمعايير المحددة (صبري،154:2009). فقد عرفت المعايير بأنها مؤشرات للمقارنة تستعمل لوضع أهداف وتقويم الإنجاز وقد تكون هذه المعايير عبارة عن المستويات الحالية للاداء في المؤسسة(مثلاً نسبة الطلاب الذين اكملوا دراسة إدارة الأعمال) وقد تكون هذه المعايير عبارة عن مستويات تضعها جهة خارجية أو مستويات إنجاز في مؤسسة أخرى يتم اختيارها للمقارنة(مثلاً عدد البحوث التي قام بها كل عضو هيئة دراسية متفرغ في الجامعة).

سابعا: محور التعليم والتعلم للاعتماد الوطني لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد

سيتم التركيز على محور التعليم والتعلم لاهميتها في معايير الاعتماد الوطني لاعتماد كليـــات الادارة والاقتصاد وتنقسم الى المحاور التالية:

المعيار الثامن : ادارة المناهج وضمان التعلم

تمثلت فكرة هذا المعيار على وفق ما اصدره مجلس الاعتماد الوطني لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد بالآتي:((تتبنى الكلية وتوثق عمليات ادارة المناهج عالية الجودة لغرض تحديد أهداف التعلم للبرامج الدراسية ،ويتم مراجعتها وتنقيحها بصورة منتظمة،كما تتولى تصميم المناهج الدراسية،وأساليب تدريسها وتطويرها، لتحقيق أهداف التعلم للبرنامج الدراسي، واثبات الإيفاء بها)).

وتتضمن الكلية لجان داخل كل قسم علمي يختص بمتابعة المناهج التعليمية وتطويرها ومواكبتها مع سوق العمل إذ أنَّ عملية التطوير تعرف بأنَّها عملية ارتقاء لجميع مكونات وأبعاد العملية التعليمية تخطيطا وتنفيذا وتقويما بشكل يضمن تقدم المجتمع ورفاهيته وفي ذلك تعزيز لسياسة وفلسفة المجتمع المرجوة، وهذا يستلزم تغيير جميع مكونات العملية التعليمية نحو الأفضل(برو ودليلة،٢٠١٥ :١٦٠).من أهم عناصر العملية التعليمة والتي من الضروي أنَّ تحظى باهتمام كبير هو توفير مناهج تربوية تعليمية متكاملة ومتوازنة ومرنة ومتطورة، تلبي حاجات الطلاب ومتطلبـــــــــات خطط التنمية

الوطنية واحتياجات سوق العمل المستقبلية، وتستوعب المتغيرات المحلية و العالمية، وتحقق تفاعلا واعيا مع التطورات التقنية والاتجاهات التربوية الحديثة،وترسخ القيم والمبادئ ،وتكسب الطلاب المعارف والمهارات والاتجاهات النافعة اللازمة للحياة والتعلم والتعايش الاجتماعي،وتقود إلى التفكير والتأمل والتعلم المستمر واستخدام التقنيات ومصادر التعلم المختلفة (نعيم ،٢٠١٩ : ٢٠٧). واشار كل من (محي ،وجبر،٢٠١٧ :٩) إلى أهم الأسس التي تساهم في تطوير المنهج هي-:

١- التخطيط: وضع خطة مناسبة هدفها تحقيق نتائج تفيد الطالب من جميع النواحي وبأساليب علمية حديثة تخضع للمتابعة والتقويم.

٢- مراعاة خصائص المتعلم : لكل متعلم طبيعته الخاصة ووظيفة معينة ومراحل نمو بنفسها لكل مرحلة منها خصائص، تختلف هذه المراحل بين المتعلمين كما تختلف بالنسبة للمتعلم نفسه من مرحلة لأخرى .

٣- مراعاة المجتمع :أنَّ المجتمع يتعرض لعدة تغيرات من وقت لآخر، تؤثر على أسلوب حياته مما يتطلب مراعاة المنهج لهذه التغيرات.

وحدد كل من (فرج والتويجري ، ٢٠٢٠ : ٣٥٩) مسوغات تطوير المناهج التعليمية في جملة عوامل وأسباب أهمها ما يلي:

١- ظهور حالات الخلل أو الضعف في بعض جوانب المنهج مما يستدعي إجراء تطوير سريع لمعالجته ،حتى لا تؤدي إلى ضعف الخريجين، وعدم قدراتهم على انجاز العمل الذي يقوم به ، لأنَّ سوق العمل يتوقف على نوعية وطبيعة المناهج الدراسية.

٢- التقدم العلمي وتراكم المعرفة بشكل سريع مما يستلزم منا تطوير المناهج ليواكب التقدم.

٣- الاستعانة بالوسائل التعليمية الحديثة.

٤- تحرير المناهج التي تعنى بدراسة التاريخ والأديان والأفكار والآراء من النظرة الضيقة، والتعصب، وإزالة التحريف والتأويل من المنهج وفقا للمقررات الثابتة.

٥- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة علميا وتقنيا لتطوير المناهج والتخصصات العلمية.

المعيار التاسع : محتوى المنهاج الدراسي

تمثلت فكرة هذا المعيار على وفق ما اصدره مجلس الاعتماد الوطني لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد بالاتي:((يتناسب محتوى المنهج الدراسي مع التوقعات العامة لنوع البرنامج الدراسي واهداف التعلم)).

يبدأ الاهتمام بالتعليم الجامعي من تطوير المناهج والمقررات الدراسية مرورا بالتقنيات المتطورة والحديثة المستخدمة في التعليم، فالمنهج أو المنهاج مصطلح عام يعنى الطريق الواضح ، وهو مصطلح

لاتينى الأصل يعنى الطريقة التى يتبعها الفرد لتحقيق هدف محدد .والمنهج مصطلح شائع فى مجال التعليم إذ يشير إلى وثائق الرسالة التعليمية التي تقدمها مؤسسات التعليم لطلابها لتحقق منهم أهداف محددة (صبري ،٢٠٠٩ : ١٣). أما **المنهج الدراسي،** فقد عرفه (الحيلة ،١٩٩٩ :١٢٧) بالمعلومات والمعارف التي تتضمنها المادة التعليمية ،وتهدف إلى تحقيق الاهداف التعليمية المطلوبة وهذه المعلومات تعرض للطالب بصيغة صورة رموز او اشكال او صور او معادلات .أما المحتوى فهو مصطلح عام يشير إلى مضمون الشيء ،وازداد استخدام هذا المصطلح فى مجال المناهج التعليمية ، إذ يشير إلى الخبرات والمعارف والمعلومات والمهارات والاتجاهات كافة التي يسعى المنهج لإكسابها للمتعلم .كما يشير محتوى المنهج أيضا إلى المعلومات المكتوبة، والمصطلحات، والمفاهيم، والمبادئ والقوانين والنظريات، والرسوم التوضيحية، والانشطة، والتمرينات والأسئلة والاختبارات، المنصوص عليها فى وثيقة المنهج التي تكون غالبا الكتاب الدراسي وقد يخلط بعض الباحثين بين مصطلحي المنهج والمحتوى (صبري ،٢٠٠٩ : ١٣) .**أما محتوى المنهج الدراسي،** فيتمثل بالمضمون الذي يتم فيه تحقيق أهداف المنهج الدراسي ويتكون من الحقائق والمفاهيم والمبادئ ومهارات التفكير كالتذكر والفهم والتطبيق والتحليل والتركيب والتقويم، وهو الأكثر تأثيراً بتحقيق الاهداف، إذ أنَّه يعبر عن الخبرات أو مجموع المهارات والمعلومات والاتجاهات التي يتم تنظيمها بشكل محدد (مصطفى ،٢٠٠٠ :٤٢). وأشار كلٌّ من (عطرة والشمري،105:2018) إلى أنَّ المناهج الجامعية توفر للطلبة عددا من المهارات، وهي:-

١- مهارات التفكير والقدرة على حل المشكلات.
٢- معلومات وافية عن البيئة التي سيتم العمل فيها.
٣- مهارات الاتصال لجميع جوانبه.
٤- مهارة احتراف المهنة والتعامل مع الضغوط الصعبة.

واشار (حبيب ،١٩٩٢ :٩) إلى مجموعة من الأهداف للمنهج العلمي تتمثل بالاتي:

١- الأخذ بوحدة المعرفة وترابط موادها وربطها بالحياة بشكل مستمر.
٢- تصفية ما يقدم من أفكار وعلوم في المناهج العلمية وبما يتناسب مع الثقافة والحقائق العلمية.
٣- ان يترابط محتوى المنهاج النظري مع العملي قدر الإمكان بهدف تحقيق الأهداف المتوخاة منه.
٤- توضع بعض المناهج بصورة دقيقة بهدف إعداد الفرد إلى مهنة معينة مثل المحامي والطبيب من خريجي كلية القانون والطب.
٥- أنَّ يهدف المنهج إلى إعداد الطلاب إعدادا اجتماعيا يحبب إليهم التعاون والتكامل والعدل والنظام والتقدم ويعرفهم بحقوقهم وواجباتهم ويدعوهم إلى احترام حقوق الآخرين وحرياتهم ونعتمد على العلم في تنشئة الفرد.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ١ (٢٠٢٣)، ص: ٢٣٩ ـ ٢٦٤
ISSN: 2222-6583

ويقسم المنهج الدراسي إلى انواع متعددة، ومن هذه الانواع (الربيعي،5:2018):

أ- **المنهج الموحد:** المنهج الذي يمكن للطالب اختيار مواد دراسية من خارجه، وهذا لا يلبي اهتمأمات الطلبة.

ب-**المناهج المتعددة:** أسلوب تعليمي يستخدم مناهج متعددة، منهجين أو أكثر بشكل مترابط، وهذا المنهج يتطلب تهيئة الطالب على وفق اهتمامه ورغبته.

ج- **المنهج ذو الجوانب الاختيارية والثابتة(نظام المقررات):**يضم هذا النوع مواد دراسية إجبارية واخرى اختيارية،ويكون للطلبة الحق باختيار عدد منها لكلِّ فصل دراسي أو في مرحلة دراسية،وهذا النوع يتطلب من الطلبة أنَّ يقومون بدراسة مواد تكون اجبارية، ويطلق عليه نظام المقررات.

د- **المنهج المزيج:** يسمح للطلبة باختيار نوع من المناهج، ولا يتقيد به ، فأحيانا يختار بعض من مناهج أخرى، وبالامكان تنوع مقرراته وحسب توجيه التدريسيين ، ويمتاز هذا النوع من المناهج بالمرونة على وفق احتياجات الطلبة ورغباتهم.

المعيار العاشر : التفاعل بين الطلبة واعضاء الهيئة التدريسية.

تمثلت فكرة هذا المعيار على وفق ما اصدره مجلس الاعتماد الوطني لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد بالاتي:((تدعم المناهج الدراسية التفاعل بين الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية، وبين الطلبة انفسهم، بشكل ينسجم مع نوع البرنامج، ويحقق اهداف التعلم)).

يعد تفاعل الطلبة مع أعضاء هيئة التدريس ،سواء في القاعات الدراسية أم خارجها، أحد أهم قدرات الجامعة المرتبطة بتطوير الطلاب،إذ تؤدي تلك التفاعلات إلى إثارة تجارب الطلبة التعليمية فضلا عن تطويرهم الأكاديمي والشخصي وله تأثير واسع في طرائق تفكيرهم، وأساليب حل مشكلاتهم، وزيادة رضاهم عن البرامج الملتحقين بها، والتأثير في القرارات المهنية المستقبلية لهم، تنمية شخصيتهم الاجتماعية وتطورهم الفكري والأكاديمي(Rohit&Rosé,2010:677). ويسمى هذا الاتجاه " بالنواتج والعمليات" أي الربط بين سلوك التدريسي وما يؤديه داخل الفصل من ناحية وتعلم طلابه من ناحية أخرى. وتقوم دراسات هذا الاتجاه بتحليل محتوى العملية التدريسية داخل الفصل (العمليات) ومقارنة مستوياتها بمستويات تحصيل الطلاب (النواتج)، ومن ثم تكون أفضل عملية هي التي توصل إلى أفضل ناتج. (Kauchak & Eggen,1998:54).

المعيار الحادي عشر : مستوى البرامج الدراسية وهيكلها وتعادلها

تمثلت فكرة هذا المعيار على وفق ما اصدره مجلس الاعتماد الوطني لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد بالاتي:((ان يكون محتوى البرنامج الدراسي وتصميمه، والمدة اللازمة للحصول على

الشهادة، مناسبة لمستوى البرنامج الدراسي، وبما يضمن تحقيق نواتج التعلم عالية الجودة، وتحقيق تكافؤ الفرص للبرامج التي تنضوي تحت نفس الشهادة)).

تعد البرامج الدراسية إحدى العناصر الرئيسة للعملية التعليمية التي يتطلب تحديثها باستمرار وتطويرها لتساعد على تحقيق جودة التعليم من جهة ، وتلبية حاجات المجتمع من جهة أخرى. فالبرنامج مصطلح عام يشير إلى معانٍ عديدة تختلف باختلاف المجال الذي يذكر فيه ، وبصفة عامة فأنَّ البرنامج يتمثل بمجموعة الإجراءات والخطوات والتعليمات والقواعد يتم اتباعها لنقل خبرات محددة مقروءة أو مسموعة أو مرئية مباشرة أو غير مباشرة تعليمية أو ترفيهية أو تثقيفية وذلك لفرد أو مجموعة أفراد لتحقيق أهداف محددة(صبري،٢٠٠٩ :١٥).أما البرنامج الدراسي، فقد عرفه (الحسيني،٢٠٠٤: ١) بأنَّه "مجموعة الخبرات والمهارات التي تركز على الطالب وحاجاته وخصائصه الذاتية وقدراته وطريقة التوازن بين المادة والمتعلم وبين عناصر البرنامج الأخرى وبين القدرات والمعرفة والقيم في المؤسسة التعليمية مما ينعكس على شخصية الطلبة وبما يتفق مع الأهداف التعليمية". وعرفه (الجبوري، وعبدالله،٢٠١٤ :٤١) بأنَّه "مجموعة مميزة ومنظمة من المقررات الدراسية التي تؤدي إلى منح الدرجة الأكاديمية المرتبطة بهذا البرنامج سواءٌ على مستوى الدراسات الأولية والعليا" .

وحدد كل من (Sahney et al.'2004:154) إلى أنَّ تقويم البرنامج التعليمي يعتمد على مجموعة من المحاور وكالاتي:-

١- اهداف ومخرجات التعلم: ينبغي أنَّ تكون هناك اهداف واضحة ومحددة وقابلة للقياس للبرنامج الأكاديمي، إذ ستستخدم من فريق التقويم والمراجعة لمعرفة مدى تحقيق البرامج لاهدافه .

٢- المنهاج الدراسي ومقرراته: وتركز على فاعلية المنهاج الدراسي ومقرراته في تحقيق أهداف ومخرجات البرنامج، فضلا عن تقديم الشواهد والأدلة والبيانات اللازمة

٣- التعليم والتعلم: ويركز على مدى فاعلية اساليب التعليم والتعلم في تحقيق منجزات الطلبة وتنوع اساليب التدريس بما ينسجم و المنهاج المقرر وتغطيتة لمجالات المعرفة

٤- اعضاء هيئة التدريس: ينبغي أنَّ تركز على مدى فاعلية اعضاء هيئة التدريس لتحقيق أهداف البرنامج من حيث الاستعداد والخبرة وتنوع التخصصات.

٥- المكتبة ومصادر التعلم: ويركز على تقويم مدى فاعلية وملائمة المكتبة ومصادر التعلم من كتب ودوريات واجهزة وغيرها ووجود موقع الكتروني فاعل.

٦- شؤون الطلبة: أي تقويم مدى تقدم الطلبة وتحصيلهم ومدى ملائمة اساليب التقويم المختلفة ومدى نجاح الطلبة في سوق العمل واكتسابهم المهارات اللازمة.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ١ (٢٠٢٣)، ص: ٢٣٩ ـ ٢٦٤
ISSN: 2222-6583

٧- المرافق والخدمات الساندة: وتركز على مدى فاعلية المرافق والخدمات الساندة من قاعات دراسية ومكاتب لأعضاء هيئة التدريس وغيرها

٨- الادارة الجامعية للبرنامج: وتركز على مدى فاعلية الآليات الادارية في القسم ووجود النشرات التعريفية، ووجود مجلس قسم ولجان ساندة

٩- البحث العلمي والتواصل الخارجي: أي مدى فاعلية البحث العلمي والتواصل الخارجي ونشاط البحث العلمي ومدى مساهمة هيئة التدريس في خدمة المجتمع.

المعيار الثاني عشر : فاعلية التدريس

تمثلت فكرة هذا المعيار على وفق ما اصدره مجلس الاعتماد الوطني لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد بالاتي:((تمتلك الكلية سياسات وعمليات تعزز فاعلية التدريس لدى اعضاء الهيئة التدريسية والموظفين الأكاديميين المساندين الذين يسهمون في التدريس عبر مختلف البرامج التعليمية وطرائق التقديم)).

تعد فاعلية التدريس عملية ذات طبيعة نشطة كونها تتأثر بعدد كبير من العوامل، منها ما يتصل بالأستاذ الجامعي من حيثُ إعداده العلمي، وتعمقه في التخصص، وإعداده المهني، وسمات شخصيته، وصلاته البيئية مع الطلبة، وتعامله معهم؛ ومنها ما يتصل بالطالب الجامعي نفسه من حيث خصائصه الشخصية وقدراته، وميوله، ومستواه الاقتصادي والاجتماعي، واستعداده التعلم الجامعي، ومنها ما يتصل بطبيعة المناهج الجامعية والخطط الدراسية والتدريسية في الجامعة من حيث طبيعتها، وأهدافها، ومحتواها، وتقويمها ومتطلباتها الأخرى(دخيخ واخرون ،٢٠١٧: ٥). وعرفها (عبدالسلام ،٢٠٠٧: ١٥)هو ذلك النمط من التدريس الذي يفعل دور الطالب في التعلم ،إذ لا يكون متلقياً للمعلومات فقط، بل مشاركاً وباحثاً عن المعلومة ، فهو نمط التدريس الذي يعتمد على النشاط الذاتي والمشاركة الايجابية للمتعلم التي منها قد يقوم بالبحث ،مستخدماً مجموعة من الانشطة والعمليات العلمية، مثل: الملاحظة، ووضع الفروض، والقياس، والقراءة .

مواصفات فاعلية التدريس : للتدريس الفعال جملة من المواصفات التي ينبغي لأعضاء الهيئة التدريسية أخذها بالحسبان وكالآتي (عايش،٢٠٠٩: ٢٤٦):-

١- قدرة اعضاء الهيئة التدريسية على النجاح في توجيه نشاط الطلبة نحو تحقيق الأهداف.

٢- استثارة خبرات المتعلمين السابقة والانطلاق منها للتدريس الجديد من بناء التعلم الجديد على هذه الخبرات.

٣- حسن إدارة الوقت والجهد.

٤-التنوع في طرائق التدريس وأساليبه المختلفة.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ١ (٢٠٢٣)، ص: ٢٣٩ ـ ٢٦٤
ISSN: 2222-6583

أسس اسلوب التدريس الفعال:

حدد كل من(دخيخ واخرون ،٢٠١٧: ١٣) الأسس العامة التي تجعله يعتمد على أسلوب التدريس الفعال وهذه الأسس:

١- أنَّ يكون متوافقة مع مستوى المتعلمين ومراحل نموهم العقلي، وظروفهم الاجتماعية والأسرية والاقتصادية.

٢- أنَّ يراعي الترتيب المنطقي في عرض المادة حسب ما تتطلبه القواعد المنطقية العقلية مثل التدرج من المركب إلى المعقد، ومن المحسوس إلى المعقول، ومن المألوف إلى غير المألوف ومن المباشر إلى غير المباشر،ومن الواضح إلى المبهم.

٣- أنَّ يراعي الأساس السيكولوجي في عرض المادة مراعاة لميول المتعلم ورغباته وقدراته واستعداداته.

٤- يراعي الفروق الفردية بين المتعلمين في مستويات فهمهم وقدراتهم وشخصياتهم وذكائهم وأخلاقهم وتعامل كل متعلم حسب مواهبه واحتياجاته.

٥- أنَّ يثير تفكير المتعلم من مشاركته الإيجابية، وخلق المواقف والمشكلات التي تدفعه لحلها وعلاجها بجهده وتفكيره ونشاطه.

٦- أنَّ يحقق أهداف التعليم الموضوعة لهذا الدرس أو مجموعة الدروس المعطاة.

٧- أنَّ ينمي في المتعلم القدرة على المبادرة والاكتشاف والابتكار.

٨- أنَّ يكون مرنا صالحا ومتكيفة مع أي وضع قد تحكم به ظروف طارئة. .

٩- أنَّ تنظم خطواته حسب الوقت المخصص للمحاضرة.

١٠- أنَّ ينمي الاتجاهات السليمة والقيم الجيدة كالتعاون والمشاركة في الرأي، واحترام الآخرين، وتحمل المسؤولية، ورعاية المجتمع، والمصلحة العامة.

١١- أنَّ يراعي صحة المتعلم النفسية والعقلية.

١٢- أنَّ يستند إلى طرائق التعلم ويستفيد من نظرياته وقوانينه، مثل التعلم بالعمل، والتجارب والملاحظة والمشاهدة، التعلم بالخبرة، الأثر والنتيجة، التدريب، الاستعداد.

المبحث الثالث

الجانب العملي للبحث

قبل البدء بعرض نتائج قائمة الفحص وتحليلها سيتم التعرف على نبذة مختصرة عن كلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة ، حيث تأسست الكلية بتاريخ ١٩٧١/١/٩ بموجب قرار مجلس التعليم العالي والبحث العلمي ذي الرقم (مجلس/د/٣/أ/٥/ق/أ) بدورته الثالثة. مدة الدراسة في الكلية اربع سنوات، وبهذا يصبح عدد الدفعات التي تخرجت من حملة شهادة البكالوريوس (٤٤) دفعة. وقد تعزز بناؤها

العلمي وتعمقت مسؤولياتها المعرفية والاجتماعية بفتح الدراسات العليا في قسم الاقتصاد في العام الدراسي (١٩٨٢ – ١٩٨٣) لدراسة الماجستير ومازالت مستمرة حيث فتحت في جميع اختصاصات الكلية ما عدا قسم نظم المعلومات الادارية الذي تأسس (٢٠١٨-٢٠١٩) اما منح شهادة الدكتورا في جميع الاختصاصات ما عدا قسم الاحصاء. اما الدبلوم العالي في الاقتصاد فقد فتح (٢٠١٣-٢٠١٤) وكما فتح قسم ادارة الاعمال دراسة الدبلوم العالي (للتخطيط الاستراتيجي وادارة المشاريع وادارة الجودة).

أما رؤية الكلية فتطمح كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة البصرة بان تكون في مصاف الكليات المميزة عالمياً في المجالات الاقتصادية والإدارية والمالية والمحاسبية وان تتميز علمياً وادارياً وفي جودة الخدمة التي تقدمها للمجتمع وأصحاب المصالح في المستوى الوطني والعربي والعالمي وان تلتزم بالثقافة المهنية الاكاديمية في صفوف الاكاديميين والموظفين فضلاً عن ملاحقة افاق التطور في الجوانب العلمية الاكاديمية الجامعية (التعليمة، البحثية، والخدمية).

في حيان ان رسالة الكلية تسعى كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة البصرة الى تقديم افضل خدمة للمجتمع والأطراف التي تتبادل المصالح والمنافع معها، ومع الجامعة من خلال التشخيص الدقيق لحاجاتهم الحالية والمستقبلية وتحقيق الاستجابة الفاعلة الكفوءة لهذه الحاجات والتوقعات عن طريق ضمان جودة جميع العمليات والممارسات الجامعية (التعليمية، البحثية، الاستشارية، والإدارية) .

اولا: عرض نتائج قائمة الفحص وتحليلها وتفسيرها.

في هذه الفقرة يتم عرض تحليل نتائج قائمة الفحص التي تم اعدادها من محور التعليم والتعلم من المعايير الوطنية لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد في العراق.

توضح الجداول ادناه نسبة التطبيق لمحور التعليم والتعلم للمعايير الوطنية لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد في العراق.

المعيار الثامن: ادارة المناهج وضمان التعلم : يعرض الجدول (٣) درجة المعيار الثامن: ادارة المناهج وضمان التعلم وملخص التحليل لقائمة الفحص

جدول رقم (٣) درجة المعيار الثامن: ادارة المناهج وضمان التعلم

مدى المطابقة مع المعيار	المعايير الوطنية لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد						
المعيار الثامن: إدارة المناهج وضمان التعلم	غير مطبق غير موثق	مطبق جزئياً غير موثق	مطبق جزئياً موثق جزئياً	مطبق جزئياً موثق كلياً	مطبق كلياً غير موثق	مطبق كلياً موثق جزئياً	مطبق كلياً موثق كلياً
الاوزان	٠	١	٢	٣	٤	٥	٦

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ١ (٢٠٢٣)، ص: ٢٣٩ ـ ٢٦٤
ISSN: 2222-6583

التكرارات	٠	٠	٠	٠	٠	١	٩
النتيجة	٠	٠	٠	٠	٠	٥	٥٤
الدرجة المتحققة	5.9						
النسبة المئوية	98%						
حجم الفجوة	2%						

من الجدول رقم (٣) يتضح ما يأتي:

يشترك اعضاء الهيئة التدريسية في الكلية بعملية ادارة المناهج من حيث التصميم، والمراجعة، والتوثيق ، ويقوم اعضاء الهيئة التدريسية بالتعاون مع الاطراف الخارجية من اجل تطوير هذه المناهج، الا انه يظهر ان هناك قصور في عملية توثيق اهداف ادارة المناهج المستمدة من رسالة الكلية، وعليه تصبح الفجوة (٢%).

المعيار التاسع: محتوى المنهج الدراسي : يعرض الجدول (٤) درجة المعيار التاسع: محتوى المنهج الدراسي وملخص التحليل لقائمة الفحص

جدول رقم (٤) درجة المعيار التاسع: محتوى المنهج الدراسي

مدى المطابقة مع المعيار	المعايير الوطنية لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد						
المعيار التاسع: محتوى المنهج الدراسي.	غير مطبق غير موثق	مطبق جزئياً غير موثق	مطبق جزئياً موثق جزئياً	مطبق جزئياً موثق كلياً	مطبق كلياً غير موثق	مطبق كلياً موثق جزئياً	مطبق كلياً موثق كلياً
الاوزان	٠	١	٢	٣	٤	٥	٦
التكرارات	٠	٠	٠	٠	١	١	٩
النتيجة	٠	٠	٠	٠	٤	٥	٥٤
الدرجة المتحققة	5.72						
النسبة المئوية	95%						
حجم الفجوة	5%						

من الجدول رقم (٤) يتضح ما يأتي:

من التحليل يظهر أنَّ هناك تركيزاً من الكلية على فاعلية البرامج الدراسية، من حيث برامج البكلوريوس، والماجستير، والدكتوراه، حيث فيما يتعلق ببرامج البكلوريوس، تحرص الكلية على تطوير التفكير التحليلي وتطبيق المعرفة المكتسبة، والقدرة على العمل بفاعلية في بيئات متنوعة ومتعددة الثقافات، أما فيما يخص برامج الماجستير، فتحرص الكلية على تضمين البرنامج على خبرات

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ١ (٢٠٢٣)، ص: ٢٣٩ ـ ٢٦٤
ISSN: 2222-6583

تعلم في مجالات التفكير الابداعي واتخاذ القرارات السليمة ، وفيما يخص برنامج الدكتوراه، تحرص الكلية على امتلاك البرنامج خبرات التعلم في مجالات المهارات البحثية المتقدمة ومجالات التخصص وفهم المجالات الادارية والاقتصادية، فضلاً عن مجالات إعداد وتأهيل باحثين مختصين للعمل في مجالات البحوث التطبيقية، ولوحظ اقتصار البرامج الدراسية على مجموعة من خبرات التعلم المتوقعة لإعداد الخريجين لشغل الوظائف الذي ادى إلى وجود فجوة تقدر بنسبة (٥%).

المعيار العاشر: التفاعل بين الطلبة واعضاء الهيئة التدريسية : يعرض الجدول (٥) درجة المعيار العاشر: التفاعل بين الطلبة واعضاء الهيئة التدريسية وملخص التحليل لقائمة الفحص

جدول رقم (٥) درجة المعيار العاشر: التفاعل بين الطلبة واعضاء الهيئة التدريسية

مدى المطابقة مع المعيار	المعايير الوطنية لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد						
المعيار العاشر: التفاعل بين الطلبة واعضاء الهيئة التدريسية.	غير مطبق غير موثق	مطبق جزئياً غير موثق	مطبق جزئياً موثق جزئياً	مطبق جزئياً موثق كلياً	مطبق كلياً غير موثق	مطبق كلياً موثق جزئياً	مطبق كلياً موثق كلياً
الاوزان	٠	١	٢	٣	٤	٥	٦
التكرارات	١	٠	٠	٠	٠	٠	٣
النتيجة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٨
الدرجة المتحققة	4.5						
النسبة المئوية	75%						
حجم الفجوة	25%						

من الجدول رقم (٥) يتضح ما يأتي:

فيما يخص التفاعل بين الطلبة واعضاء الهيئة التدريسية تحرص الكلية على وجود تفاعل مستمر ليس فقط ما يخص البرنامج الدراسي، وانما أيضاً النشاطات اللاصفية، الا أنَّه ظهر هناك قصور في قدرة الكلية على توفير فرص عمل للطلاب الذين يتخرجون من الكلية ممّا لذي ينتج عنه فجوة بنسبة (٢٥%).

المعيار الحادي عشر: مستوى البرامج الدراسية: يعرض الجدول (٦) درجة المعيار الحادي عشر: مستوى البرامج الدراسية، وهيكلها وتعادلها وملخص التحليل لقائمة الفحص

جدول رقم (٦) درجة المعيار الحادي عشر: مستوى البرامج الدراسية، وهيكلها وتعادلها

مدى المطابقة مع المعيار	المعايير الوطنية لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد						
المعيار الحادي عشر: مستوى	غير	مطبق	مطبق	مطبق	مطبق	مطبق	مطبق

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ١ (٢٠٢٣)، ص: ٢٣٩ ـ ٢٦٤
ISSN: 2222-6583

البرامج الدراسية، وهيكلها وتعادلها.	مطبق غير موثق	جزئياً غير موثق	جزئياً موثق جزئياً	جزئياً موثق كلياً	كلياً غير موثق	كلياً موثق جزئياً	كلياً موثق كلياً
الاوزان	٠	١	٢	٣	٤	٥	٦
التكرارات	٦	٠	٠	٢	٠	٤	٤
النتيجة	٦	٠	٠	٦	٠	٢٠	٢٤
الدرجة المتحققة	3.12						
النسبة المئوية	52%						
حجم الفجوة	48%						

من الجدول رقم (٦) يتضح ما يأتي:

يتبين من تحليل هذا المعيار بان الكلية تدعم بصورة مستمرة جودة التعليم في الكلية من ضمنها حرص الكلية على تخرج الطلاب من البرامج الدراسية بمستوى تخرج باقي الطلاب من التخصصات المماثلة في الكليات المماثلة، والسعي إلى التفوق في هذا المجال، إلا انه لوحظ عدم قدرة الكلية على الدخول في أي برنامج تؤامة مع كليات اخرى في التخصص نفسه محليا او دولياُ، وعليه تصبح الفجوة الناتجة عن عدم تحقيق بعض من متطلبات المعيار إلى (٤٨%).

المعيار الثاني عشر: فاعلية التدريس : يعرض الجدول (٧) درجة المعيار الثاني عشر: فاعلية التدريس وملخص التحليل لقائمة الفحص

جدول رقم (٧) درجة المعيار الثاني عشر: فاعلية التدريس

مدى المطابقة مع المعيار	المعايير الوطنية لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد						
المعيار الثاني عشر: فاعلية التدريس.	غير مطبق غير موثق	مطبق جزئياً غير موثق	مطبق جزئياً موثق جزئياً	مطبق جزئياً موثق كلياً	مطبق كلياً غير موثق	مطبق كلياً موثق جزئياً	مطبق كلياً موثق كلياً
الاوزان	٠	١	٢	٣	٤	٥	٦
التكرارات	١	٠	٠	٠	٠	١	٤
النتيجة	٠	٠	٠	٠	٠	٥	٢٤
الدرجة المتحققة	4.83						

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ١ (٢٠٢٣)، ص: ٢٣٩ ـ ٢٦٤
ISSN: 2222-6583

النسبة المئوية	80%
حجم الفجوة	20%

من الجدول رقم (٧) يتضح ما يأتي:

يبين تحليل هذا المعيار ان الكلية تمتلك خطة منظمة لتقييم فاعلية التدريس، واستخدام النتائج في عمليات التحسين، وتضع الكلية خطط لتطوير اصول التدريس والاساليب التعليمية، إلا انه اتضح أنَّ الكلية تفتقر إلى السماح لاعضاء الهيئة التدريسية والموظفين المساندين بتطوير قدراتهم بزجهم ببرامج تدريبية متقدمة التي تعزز تقديم انشطة متميزة للطلبة من الايفادات خارج البلد التي منها ظهرت الفجوة بنسبة (٢٠%) من متطلبات المعيار.

جدول رقم (٨) نسبة تطبيق محور التعليم والتعلم للمعايير الوطنية لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد

المحاور	الدرجة المتحققة للتطبيق	النسبة المئوية	الفجود المئوية
المحور الثامن: إدارة المناهج وضمان التعلم.	٥.٩	%٩٨	%٢
المحور التاسع: محتوى المنهج الدراسي	٥.٧٢	%٩٥	%٥
المحور العاشر: التفاعل بين الطلبة واعضاء الهيئة التدريسية	٤.٥	%٧٥	%٢٥
المحور الحادي عشر: التفاعل بين الطلبة واعضاء الهيئة التدريسية	٣.١٢	%٥٢	%٤٨
المحور الثاني عشر: فاعلية التدريس.	٤.٨٣	%٨٠	%٢٠

ثانياً: نقاط القوة والضعف للعينة المبحوثة.

بعد التعرف على نسب التطبيق من تحليل قوائم الفحص، يمكن توضيح نقاط القوة ونقاط الضعف الواضحة لدى الكلية وكما موظح في جدول رقم (٩):

جدول رقم (٩) نقاط القوة ونقاط الضعف

نقاط القوة
١- اشراك اعضاء الهيئة التدريسية بعمليات ادارة المناهج الدراسية
٢- وجود تفاعل واضح وصريح بين اعضاء الهيئة التدريسية والطلبة.
٣- تمتلك الكلية خطة منظمة لتقييم فاعلية التدريس.
٤- تمتلك الكلية قاعدة بيانات واضحة وغنية يمكن الرجوع اليها.
نقاط الضعف

١- ضعف في قدرة الكلية على توفير فرص تعلم تجريبية والتواصل مع رجال الاعمال.
٢- تأخر اتخاذ القرارت بسبب المركزية الشديدة في اتخاذها.
٣- ضعف في توفير شراكة مع جامعات دولية والعمل على توأمة معها.

الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات

نذكر هنا اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الباحثة والتي صنفت على وفق التالي:

١- امكانية تطبيق محور التعليم والتعلم من المعايير الوطنية لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد في العراق لكون المعايير مخصصة لبيئتنا العراقية وما يلائم ظروف الجامعات الحالية، إلا أنَّه يتضح وجود صعوبات واضحة في تطبيق هذه المعايير، بسبب مركزية القرارات، وتأخر الموافقات، والانشغال المستمر لاصحاب المصلحة والادارات العليا.

٢- تمتلك الكلية مؤشرات لقياس مدى مشاركة اعضاء الهيئة التدريسية في العملية التعليمية وامتلاكها نظام موثق كامل حول هذه المشاركة، إلا أنَّه ظهر قصور واضح في اعداد الهيئة التدريسية، حيث تفتقر الكلية الى وجود ملاكات كافية للخروج بعملية تعليمية عالية الجودة.

٣- يشترك اعضاء الهيئة التدريسية والموظفون المساندون بعمليات تطوير المناهج الدراسية بصورة مستمرة مع التوثيق المستمر، إلا أنَّه ظهر ضعف في اعداد الموظفين المساندين في عينة الدراسة اللذين يسهمون في تقديم المساعدة العلمية للطلبة.

٤- يشترك اعضاء الهيئة التدريسية في الكلية بعملية إدارة المناهج من حيث التصميم، والمراجعة، والتوثيق ، ويقومون بالتعاون مع الاطراف الخارجية من اجل تطوير هذه المناهج.

٥- تركز الكلية على فاعلية البرامج الدراسية من حيث برامج البكالوريوس، والماجستير، والدكتوراه، إلا انه ظهر ضعف في قدرة الكلية على الدخول في أي برنامج تؤامة مع كليات اخر في التخصص نفسه محلياً أو دولياً.

ثانياً: التوصيات

١- ينبغي تطبيق محور تالعليم والتعلم من المعايير الوطنية لاعتماد كليات الادارة والاقتصاد في الجامعات والكليات الحكومية والاهلية في العراق، وإعطائها الاولوية في الاهتمام ،لما لها من تأثير في جودة التعليم . فضلاً عن تسهيل اتخاذ القرارات من الادارات والحصول على الموافقات، من اجل سهولة وسرعة استمرار العمل لتحقيق متطلبات الاعتماد الاكاديمي.

٢- ضرورة الاهتمام الجدي من إدارة الكلية بتطوير مؤشرات قياس مدى مشاركة اعضاء الهيئة التدريسية في العملية التعليمية، فضلاً عن محاولة استمرار الضغط على وزارة التعليم العالي والبحث

العلمي، من أجل الحصول على قبول توظيف للكوادر التدريسية، نتيجة لوجود قصور واضح في الأعداد بالنسبة للكلية.

٣- الحرص الشديد على استمرار مشاركة اعضاء الهيئة التدريسية والموظفين المساندين في توثيق عمليات تطوير المناهج الدراسية، فضلاً عن العمل على تعيين موظف مساند في عينة الدراسة، أو الاستعانة بموظف تقني يمتلك المهارات الكافية من اجل القيام باعمال الموظف المساند كما مذكور في إجراء توزيع و إدارة الموظفين المساندين .

٤- ينبغي لإدارة الكلية تركيزها على استمرار العمل بوضع تقديرات واقعية للاعباء التدريسية بما يناسب اعضاء الهيئة التدريسية، فضلا عن الاستمرار في وضع خطط حول تحديد احتياجات الكلية لاعضاء الهيئة التدريسية والالتزام بهذه الخطط لحين تحقيقها، والتركيز على التعاون مع الاطراف الخارجية من اجل تطوير المناهج الدراسية الخاصة بالكلية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر العربية

١. برو، محمد و دليلة، رحموني(٢٠١٥)،" المناهج التعليمية بين التطورات وتحديات المستقبل"، مجلة الممارسات اللغوية، الجزائر،المجلد (٦) ، العدد (١) ، ص: ١٥١-١٨٦.

٢. الثقفي، احمد بن سالم العلي، (٢٠٠٩)، "مدى مناسبة وتوافر بعض معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في أقسام الرياضيات بكليات العلوم في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلاب"، اطروحة دكتوراه في المناهج وطرق تدريس الرياضيات في كلية التربية، مقدمة الى جامعة ام القرى، المملكة العربية السعودية.

٣. الجبوري، مهدي عطية و عبدالله، عبدالجاسم عباس، (٢٠١٤)، " تقييم جودة برامج التعليم العالي كإطار لنجاح عملية التعليم (من وجهة نظر الطلبة)"، مجلة القادسية للعلوم الادارية للعلوم الاقتصادية، العدد (١)، ص: ٣٤-٥٦.

٤. حبيب ، عايف (١٩٩٢)، "المناهج الجامعية وسبل تطويرها" ، دار الحكمة للطباعة والنشر،بغداد ،العراق.

٥. الحسيني، نادية محمد،(٢٠٠٤). التلكؤ الاكاديمي لدى الطلبة و علاقته ببعض المتغيرات النفسية، مجلة كلية التربية ، جامعة الازهر ، العدد (١٢٦) الجزء (١) ص (٥٥-١٤٣)

٦. الحيلة، محمد محمود(١٩٩٩)،"المناهج التربوية الحديثة:مفاهيمها، وعناصرها، وأسسها، وعملياتها"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.

٧. الخطيب، سمير كامل، (٢٠٠٨)، إدارة الجودة والآيزو- مدخل معاصر،الطبعة والاولى، دار المرتضى للنشر، بغداد،ص٣٢٦.

٨. دخيخ، صالح بن احمد صالح و حسانين، صفوت احمد علي و المصري، تامر علي عبداللطيف (٢٠١٧)،" اساليب التدريس الجامعي لدى اعضاء هيئة التدريس بالجامعات"، مجلة العلوم التربوية،المجلد(٢٥) ،العدد (١) ، ص: ١-٧٧ .

٩. الربيعي، محمود داوود سلمان، (٢٠١٨)،"تحديث مسارات المناهج المقررة ضرورة لتطوير التعليم"،المؤتمر السنوي العاشر للمنظمة العربية لضمان جودة التعليم، عمان، الاردن.

١٠. الشمري، حسين كريم و عطرة، بشير غني، (٢٠١٨)،" المناهج الجامعية لاقسام المحاسبة ومدى توافقها مع متغيرات الاقتصاد العراقي"، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة، المجلد (١٠) العدد (٢)، ص: (١٠٣-١٢٤).

١١. صبري ، هالة عبد القادر ، (٢٠٠٩) ، " جودة التعليم العالي ومعايير الاعتماد الاكاديمي : تجربة التعليم الجامعي الخاص في الاردن " ، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي ، الاردن، المجلد (٢)،العدد (٤)، ص: ١٤٨- ١٧٦ .

١٢. العاجز، فؤاد، (٢٠٠٦)، "السمات الشخصية والاكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في ضوء معايير الاعتماد وضمان الجودة للتعليم العالي في كليات التربية بالجامعات الفلسطينية"، المجلة الادارية، المجلد(٢)، العدد(١) الجامعة الفلسطينية، ص: ٤٢-٦١.

١٣. عايش، احمد جميل (٢٠٠٩)، " التربية المهنية: ماهيتها وأساليب تدريسها وتطبيقاتها التربوية" ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الاردن.

١٤. عبدالسلام، مندور، (٢٠٠٧)،" تقويم منهج التكنولوجيا وتنمية التفكير في ضوء معايير الجودة بالتعليم العام في جمهورية مصر العربية" مكتب التربية العربي لدول الخليج، العدد (١٠٤)، المجلد (٢٤)، ص (٥٩-١٣١).

١٥. فرج، ايمان محمد و التويجيري، فردوس محمد ،(٢٠١٥)، " دور المنهج الجامعي وأساليب التعلم المستخدمة"، مجلة الجامعي، العدد (٢٢)، ص: ٣٥٥- ٣٦٣ .

١٦. محي، مائدة مردان و جبير، ندية خلف (٢٠١٧)، " تطوير المناهج الدراسية من وجهة نظر المدرسين في مدارس التعليم الثانوي في محافظة البصرة" ، مجلة ابحاث البصرة للعلوم الانسانية، المجلد (٤٢)، العدد (٥)، ص: ١-٢٠ .

١٧. مصطفى، صلا عبد الحميد. (٢٠٠٠)،"المناهج الدراسية: عناصرها وأسسها وتطبيقاتها"، دار المريخ، الرياض المملكة العربية السعودية.

١٨. نعيم، بوعموشة(٢٠١٩)،"الكفايات التدريسية لعضو هيئة التدريس الجامعي من وجهةنظر الطلبة في ضوء معايير الجودة الشاملة في التعليم دراسة ميدانية بكلية العلوم الانسانية والاجتماعية بجامعة جيجل"، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع ، جامعة باتنه.

١٩. النوري، عبد السلام علي حسين ،(٢٠١٣)، "تحليل أبعاد الأداء الجامعي وفقاً لمعايير الجودة والاعتماد الاكاديمي: دراسة تطبيقية في جامعة الأنبار"، اطروحة دكتوراه في ادارة الاعمال (غير منشورة)، مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد– جامعة بغداد. ، العراق.

٢- المصادر الاجنبية

١- Eggen, P. &Kauchak,D.(1997) ،"Educational psychology windows on classroom" , 3rd ed, Upper saddle river. NJ; Prentic Hall.

٢- Khojah, Aishah & Shousha , Amal Ibrahim (2020),"Academic Accreditation Process of English Language Institute: Challenges and Rewards", Published by Canadian Center of Science and Education.

٣- Lewis , R.G. , (2009) , " Why Quality Improvement In Higher Education" , 3 rd ed., Prentice–hell International , New Jersey.

٤- National Quality Assurance and Accreditation, (2004),"The Quality Assurance and Accreditation "Handbook: National Quality Assurance and Accreditation

٥- Park, Young–Eun&AlSelaimi, Raneem (2019)," Determinants of Entry Modes Choice for MNEs: Exploring Major Challenges and Implications for Saudi Arabia", Published in: Creative Business and Social Innovations for a Sustainable Future

٦- Rohit. K &Rosé.C ,(2010), "Engaging learning groups using Social Interaction Strategies," Human Language Technologies, The 2010 Annual Conference of the North American Chapter of the ACL, Los Angeles, California,P.p (677–680.(

٧- Sahney, S., Banwet, and Karunes, S. ,(2004), Conceptualizing TotalQuality Management in Higher Education. TQM Magazine, Vol.16. No. (2), P.p (145–159.(

-٨ Schwarz, Stifany&Westerheijden, Don f. (2007), “Accreditation and Evaluation in the European Higher Education Area”, the Netherlands .

-٩ Southern Association Of Colleges And Schools Commission On Colleges (2011), The Principles Of Accreditation: Foundations For Quality Enhancement", 5th ed., Second Printing.

-١٠ Vroege, BSCBA. H.J.F.D. (2006), "Improving The Effectiveness Of Accreditation", Master Thesis Management Of Innovation.

-١١ Carroll, Julia M, (2003), The Development of Phonological Awareness in Preschool Children, Developmental Psychology, , Vol. 39, No. 5, 913–923.

-١٢ Ylioja, Jani & Georgiev, Georgi V.& Sánchez, Iván and Riekki, Jukka, (2019), Academic Recognition of Fab Academy, ACM press the fab learn Europe 2019 conference, Oulu , Finland